قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية منحة مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

مشروع وكالة التنمية الدولية
رقـــم ٢٦٣ — ٢٣٠

اتفاقية منحة مشروع

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ / /١٩٩٣

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ — ٠ ٢٣

اتفاقية منحة مشروع

للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية

المؤرخ / /١٩٩٣

بين جمهورية مصر العربية (الممنوح)

والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى وكالة التنمية الدولية (الوكالة) .

مادة ١ ـ الاتفاقية :

الغرض من هذه الاتفاقية تحديد مفاهيم الطرفين المشار إليهما بعاليه (الطرفين) فيما يتعلق بتعهد الممنوح بتنفيذ مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (المشروع) الوارد وصفه فيما بعد وكيفية تمويل المشروع بواسطة الطرفين .

مادة ٢ ـ المشروع :

بند ٢ ـ ١ ـ تعريف المشروع :

المشروع الوارد وصفه بالتفصيل بالملحق رقم (١) المرفق يهدف إلى دعم ميكانيكية العمل بالمؤسسات ودعم القدرة التحليلية للسياسات البديلة للأبحاث وتقوية الحوار حول موضوعات السياسات الاقتصادية الإجرائية الهامة فى مصر .

الملحق رقم (١) المرفق يوضح بالتفصيل التعريف السابق للمشروع . ويجوز تغيير عناصر الوصف التفصيلى الواردة فى الملحق رقم (١) فى حدود التعريف السابق للمشروع / عن طريق اتفاق كتابى بين الممثلين المفوضين للأطراف الوارد ذكرها فى بند ٨ — ٢ دون تعديل رسمى لهذه الاتفاقية .

بند ٢ ـ ٢ ـ طبيعة الاضافات المالية للمشروع :

(أ) تقدم مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى المشروع على دفعات تتاح الدفعة الأولى منها طبقا للبند ٣ — ١ من هذه الاتفاقية ، وتخضع الدفعات التالية لمدى توافر الأموال لدى الوكالة لهذا الغرض وللاتفاق المتبادل بين الطرفين عندما يحين موعد تقديم دفعات تالية .

(ب) فى خلال الفترة الكلية المحددة لاكتمال المساعدة للمشروع المذكور فى هـذه الاتفاقية فإن الوكالة بناء على التشاور مع الممنوح قد تحدد فى خطابات تنفيذية للمشروع الفترات الزمنية المناسبـة لاستخدام كل دفعة إضافية على حدة من المساعدة الممنوحة من الوكالة .

مادة ٣ ــ التمويل :

بند ٣ ــ ١ ــ المنحة :

لمساعدة الممنوح فى تغطية تكاليف تنفيذ المشروع فإن الوكالة طبقا لقانون المساعدات الخارجية الصادر عام ١٩٦١ (المعدل) ، توافق على منح الممنوح بمقتضى شروط هـذه الاتفاقية مبلغا لا يزيد عن مليونين من الدولارات الأمريكية (٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) (منحة) .

ويتم استخدام المنحة فى تمويل التكاليف بالعملة الأجنبية كما هو محدد فى بند ٦ ــ ١ والتكاليف بالعملة المحلية كما هو محدد فى البند ٦ ــ ٢ للسلع والخـدمات اللازمة للمشروع .

بند ٣ ــ ٢ ــ تاريخ اكتمال المساعدة للمشروع :

(أ) تاريخ اكتمال المساعدة للمشروع هو ٣١ مارس ١٩٩٨ أو أى تاريخ آخر يتفق عليه الطرفان كتابة ، وهو التاريخ الذى يقدر فيه الطرفان أن كافة الخدمات الممولة من المنحة قـد تم إنجازها ، وأن كافة السلع الممولة من المنحة قـد تم توريدها للمشروع كما تقضى به هذه الاتفاقية .

(ب) فيما عدا ما قد توافق عليه الوكالة كتابة فإن الوكالة لن تصـدر أو توافق على إصدار أية مستندات تسمح بالصرف من المنحة لخدمات تم إنجازها بعد تاريخ اكتمال المساعدة للمشروع أو لسلع تم توريدها للمشروع بعد هذا التاريخ كما تقضى به هذه الاتفاقية .

(ج) يجب أن تتلقى الوكالة الأمريكية للتنمـية الدولية أو أى بنك مذكور فى بند ٧ ــ ١ طلبات السحب المصحوبة بالمستندات الضرورية التى تدعمها

والمذكورة فى خطابات تنفيذ المشروع فى فترة لا تتجاوز تسعة (٩) أشهر تالية لتاريخ اكتمال المساعدة للمشروع أو أى فترة أخرى توافق عليها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كتابة .

ويجوز للوكالة بانقضاء هذه الفترة أن تخفض قيمة المنحة بعد إخطار الممنوح كتابة بكل أو بعض المبالغ الواردة فى طلبات السحب المصحوبة بالمستندات الضرورية التى تدعمها والمبينة فى خطابات تنفيذية للمشروع والتى لم تتسلمها قبل انقضاء الفترة المذكورة .

مادة ٤ ـ المتطلبات السابقة على السحب :

بند ٤ ـ ١ ـ السحب الأول :

قبل السحب من المنحة أو إصدار الوكالة لأية التزامات مستندية يتم السحب بمقتضاها من هذه الاتفاقية فإن الممنوح ـ فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة ـ سوف يزود الوكالة ببيان مقبول من ناحية الشكل والمضمون يوضح أسماء ووظائف الأشخاص المفوضين لتمثيل الممنوح طبقا للبند ٨ ـ ٢ مع نموذج توقيع لكل شخص محدد بهذا البيان .

بند ٤ ـ ٢ ـ الاخطار :

عندما تقرر الوكالة أن المتطلبات السابقة على السحب المحددة بعاليه قد تم الوفاء بها سوف تخطر الممنوح بذلك فورا .

بند ٤ ـ ٣ ـ التواريخ النهائية لاستيفاء المتطلبات السابقة على السحب :

إذا لم يتم استيفاء جميع المتطلبات السابقة على السحب المحددة فى بند ٤ ـ ١ خلال ستين يوما (٦٠) من تاريخ هذا الاتفاق أو أى تاريخ لاحق توافق عليه الوكالة كتابة فإنه يجوز للوكالة إخطار الممنوح كتابة بإنهاء هذا الاتفاق .

مادة ٥ ـ أحكام خاصة :

بند ٥ ـ ١ تفويض الوكالة بتنفيذ الاتفاقية مع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية :

يوافق المنوح أن تبرم الوكالة اتفاقية مع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية توفر له التمويل فى نطاق المنحة يتم بموجبها قيام المركز المصرى بتنفيذ التزاماته كجهة منفذة للمشروع كما هو موضح بالملحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية .

بند ٥ ـ ٢ ـ تفويض المركز المصرى للدراسات الاقتصاديه فى تلقى واستخدام التمويل :

يوافق المنوح على تفويض المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فى تلقى واستخدام كافة التمويلات التى تقدم له لأغراض المشروع فى نطاق اتفاقه مع الوكالة ، إلا إذا عجز المركز المصرى للدراسات الاقتصادية عن القيام بما هو مطلوب منه طبقا لشروط هذه الاتفاقية التى ينفذها مع الوكالة ووفقا لما هو وارد فى البند ٥ — ١ .

كما يوافق المنوح أيضا على السماح للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية بأن يحتفظ ويستخدم للأغراض المتعلقة بالمشروع جميع المعدات الممولة من المشروع خلال فترة صلاحيتها للاستخدام .

بند ٥ ـ ٣ ـ تقييم المشروع :

يوافق الطرفان على وضع برنامج للتقييم لجزء من المشروع باستثناء ماقد يتفق عليه الطرفان كتابة فإن البرنامج سيشمل خلال فترة تنفيذ المشروع وعند مرحلة معينة أو أكثر مايلى :

(ا) تقييم التقدم نحو تحقيق أهداف المشروع .

(ب) تحديد وتقييم المشاكل والعقبات التى قد تعوق تحقيق الأهداف .

(ج) تقدير كيفية استخدام المعلومات فى إمكانية التغلب على هذه المشاكل .

(د) تقييم لجدوى المشروع وأثره فى التنمية الشاملة .

بند ٥ ـ ٤ ـ التصديق :

يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية للتصديق على هذه الاتفاقية ويقوم بإخطار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بذلك فى أسرع وقت ممكن .

مادة ٦ ـ مصدر الشراء :

بند ٦ ـ ١ ـ التكاليف بالعملة الأجنبية :

تستخدم المسحوبات طبقا للبند ٧ ـ ١ أساسا لتمويل تكاليف السلع والخدمات اللازمة للمشروع والتى يكون مصدرها ومنشأها فى الولايات المتحدة الأمريكية (كود رقم .... من دليل الوكالة الجغرافى المعمول به وقت إصدار أوامر الشراء أو الدخول فى عقود خاصة بهذه السلع والخدمات) (التكاليف بالنقد الأجنبى) باستثناء ما توافق عليه الوكالة كتابة ، وباستثناء ما هو منصوص عليه فى ملحق الشروط النمطية الخاصة بمنحة المشروع بند (ج ـ ١) (ب) فيما يتعلق بالتأمين البحرى .

بند ٦ ـ ٢ ـ التكاليف بالعملة المحلية :

تستخدم المسحوبات طبقا للبند ٧ ـ ٢ أساسا لتمويل تكاليف السلع والخدمات اللازمة للمشروع والتى يكون مصدرها ومنشأها مصر إلا إذا وافق الطرفان على خلاف ذلك كتابة (التكاليف بالعملة المحلية) .

مادة ٧ ـ السحب :

بند ٧ ـ ١ السحب لتكاليف العملة الأجنبية :

(ا) بعد استيفاء الشروط السابقة على السحب يستطيع الممنوح الحصول على مسحوبات من الأرصدة المتاحة من المنحة لتكاليف النقد الأجنبى للسلع والخدمات اللازمة للمشروع طبقا لبنود هذه الاتفاقية بإحدى الوسائل التالية بالاتفاق المشترك .

١ــ عن طريق إمداد الوكالة بالوثائق (المستندات) الضرورية والمؤيدة لذلك كما تحددها خطابات تنفيذ المشروع وهى :

(ا) طلبات استرداد قيمة السلع والخدمات .

(ب) طلبات للوكالة لتوفير السلع والخدمات للمشروع بالنيـــابة عن الممنوح . أو

٢ــ بمطالبة الوكالة لإصدار خطابات ارتباط بمبالغ محددة :

(ا) إلى بنك أو أكثر من البنوك الأمريكية المقبولة لدى الوكالة وتلزم الوكالة بأن ترد إلى ذلك البنك أو البنوك المدفوعات التى قاموا بسدادها إلى المقاولين أو الموردين بمقتضى خطابات الاعتماد أو غيرها لمثل هذه السلع والخدمات أو

(ب) مباشرة إلى مقاول أو أكثر أو الموردين بخطابات اعتماد أو غيرها من أجل سلع أو خدمات .

(ب) تكاليف البنوك التى يتحملها الممنوح بخطابات الارتباط وخطابات الاعتماد ستمول من المنحة ما لم يخطر الممنوح الوكالة بخلاف ذلك ويمكن تمويل بعض المصاريف الأخرى من المنحة إذا وافق الطرفان على ذلك .

بند ٧ ــ ٢ ــ السحب لتكاليف العملة المحلية :

(ا) بعد استيفاء المتطلبات السابقة على السحب فإنه يمكن للممنوح أن يحصل على مسحوبات من الأرصدة المتاحة للمنحة لتكاليف العملة المحلية المطلوبة للمشروع وفقا لبنود هذه الاتفاقية عن طريق إمداد الوكالة بالمستندات الضرورية المؤيدة كما توضحها خطابات التنفيذ الخاصة بالمشروع لتمويل هذه التكاليف .

(ب) العملة المحلية المطلوب سحبها سيتم الحصـــول عليها عن طريق الشراء بالدولارات الأمريكية بمعرفة الوكالة . الدولارات الأمريكية المعادلة للعملة المحلية التى سوف تتاح ستكون بالتالى مقدار الدولارات الأمريكية المطلوبة بمعرفة الوكالة للحصول على العملة المحلية .

بند ٧ ـ ٣ ـ أشكال أخرى للسحب :

يمكن إجراء مسحوبات أخرى من هذه المنحة من خلال وسائل أخرى وفقا لما تتفق عليه الطرفان كتابة .

بند ٧ ـ ٤ ـ سعر الصرف :

بخلاف ما يتم تحديده فى البند ٧ ـ ٢ فإنه إذا حولت أموال من المنحة لمصر بواسطة الوكالة أو وكالة عامة أو خاصة لاغراض وفاء الوكالة بالتزاماتها فإن الممنوح سوف يقوم بعمل الترتيبات الضرورية التى من شأنها أن تحول الأموال إلى عملة جمهورية مصر العربية ووفقا لأعلى سعر صرف سائد لسعر الصرف الأجنبى والمعلن بواسطة السلطات المختصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٨ ـ متنوعات :

بند ٨ ـ ١ ـ الاتصالات :

أى إخطار أو طلب أو مستند أو اتصال آخر يرسل من الوكالة أو الممنوح إلى الطرف الآخر فى ظل هـذه الاتفاقية سيكون كتابة أو برقيا أو بالتلكس ويعتبر أنه قد تم تقديمه أو إرساله فعلا إذا تم تسليمه إلى الطرف الموجه إليه على العناوين التالية :

إلى الممنوح :

وزارة التعاون الدولى

٤٨ ـ ٥٠ ش عبد الخالق ثروت

القاهرة ـ مصر

إلى الوكالة :

وكالة التنمية الدولية

١٠٦ شارع القصر العينى ـ الدور التاسع

القاهرة ـ مصر

وتكون جميع هذه الاتصالات باللغة الإنجليزية ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك كتابة ويمكن تغيير العناوين عاليه فور الإخطار بذلك .

بند ٨ ـ ٢ ـ الممثلون :

لجميع الأغراض المتعلقة بهذه الاتفاقية سيمثل الممنوح الشخص الذى يشغل منصب أو يقوم بأعمال وزير الدولة للتعاون الدولى أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية ويمثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الشخص الذى يشغل أو يقوم بعمل مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويجوز لكل من هؤلاء بإخطار كتابى تعيين ممثلين إضافيين لممارسة كافة المهام فيما عدا المهام الواردة فى البند ٢ ـ ١ لمراجعة عناصر الوصف التفصيلى فى الملحق رقم (١) وتسلم أسماء ممثلى الممنوح ونماذج توقيعاتهم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التى تقبل أى مستند يحمل توقيع هؤلاء الممثلين المفوضين بخصوص تنفيذ هذه الاتفاقية على أنه مستند معتمد وذلك لحين استلام إخطار كتابى بسحب التفويضات الممنوحة لهم .

بند ٨ ـ ٣ ـ لغة الاتفاقية :

حررت هـذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتد بالنص الإنجليزى .

بند ٨ ـ ٤ ـ ملحق الشروط النمطية :

مرفق ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع (ملحق رقم ٢) ويعتبر جزءا من هذه الاتفاقية .

بند ٨ ـ ٥ ـ تاريخ النفاذ :

يعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهادا على ما تقدم فقد تم فى التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذه الاتفاقية بأسماء الممثلين المفوضين لكل من الممنوح والولايات المتحدة الأمريكية .

جمهورية مصر العربية

الاسم : د / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

الاسم : د/ حسن سليم

رئيس قطاع التعاون الاقتصادى

مع الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : روبرت • هـ • بليترو

السفير الأمريكى

الاسم : كريستوفر • د• كراولى

مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية ـــ مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهات المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلوها عليها بأسمائهم .

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

الاسم : دكتور/ مصطفى خليل

رئيس مجلس الإدارة

ملحق رقم ١

مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

وصف شامل للمشروع

أولا ـ المقدمة :

فى خلال فترة الإصلاح الاقتصادى والمرحلة الانتقالية التى تعيشهما جمهورية مصر العربية الآن فإنه مما يساعد على دفع عملية الإصلاح أن تتوافر قدرة محلية على عمل أبحاث اقتصادية ودراسات علمية رفيعة المستوى تستهدف سياسات السوق الحرة وآلياتها وإيجاد الحلول المناسبة . وتقوم حكومة جمهورية مصر العربية جاهدة بالحصول على آراء القطاع الخاص والاسترشاد بها فى وضع الإجراءات المقترحة الخاصة بالإصلاح الاقتصادى . إن معظم التجارب التى تمت حتى وقتنا هذا تشير إلى أن القائمين على القطاع الخاص المصرى فى حاجة إلى إضافة الدراسات التحليلية العميقة لضمان فعالية تنفيذ الإصلاحات المستهدفة . ولذلك فإن مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية هو المبادرة الأولى من نوعها التى تهدف إلى تكوين مؤسسة متخصصة فى عمل الأبحاث اللازمة للمساعدة فى الوفاء بهذه الاحتياجات .

ثانيا ـ وصف المشروع :

(أ) الهدف والغرض من المشروع :

الهـدف :

مساعدة جمهورية مصر العربية فى الوصول إلى سياسة مناسبة تساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية الراسخة .

الغرض :

دعم تنمية التنظيم التأسيسى والقدرة على التحليل بهدف دراسة الاختيارات المناسبة للسياسات المراد تحقيقها وكذلك تشجيع الحوار فى السياسات الاقتصادية والتنظيمية فى جمهورية مصر العربية .

(ب) أنشطة المشروع :

١ ـ الفكرة العامة :

سيطبق المشروع من خلال وزارة التعاون الدولى وسينفذ بواسطة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية على مدار خمس سنوات وطبقا لهذا الاتفاق الثنائى ، فإن وزارة التعاون الدولى تفوض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر فى عقد اتفاق تعاون مع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية لتنفيذ هذا المشروع .

وبناء على هذا الاتفاق سيتولى المركز المصرى المسئولية الرئيسية فى تنفيذ المشروع بينما ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل كافة التكاليف الضرورية لمصروفات بداية تنفيذ المشروع ومصروفات التشغيل الخاصة بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية كما يشمل التمويل تقديم المساعدة الفنية اللازمة للتطوير التأسيسى للمركز وأنشطته .

٢ ـ الهيكل التنظيمى للمشروع وأنشطته :

أنشىء المركز المصرى للدراسات الاقتصادية رسميا فى يناير ١٩٩٢ بتسجيله لدى وزارة الشئون الاجتماعية ويدير المركز الآن هيئة مكونة من بعض رجال الأعمال بالقطاع الخاص ومحامين وأكاديميين . وعند البدء فى تنفيذ المشروع سيتولى مدير تنفيذى الإشراف على العاملين بالمركز وعلى عملياته وسيكون المدير التنفيذى رئيسا للإدارة التنفيذية للمركز بما تشمله من اختصاصات فى إدارة شئون العاملين وتحديد أولويات البحوث وتسيير العلاقات الخارجية ومن المتوقع تعيين نائب للمدير التنفيذى وكبار باحثين لأقسام السياسة الاقتصادية الدولية والمحلية بالمركز ومدير إدارى ، كذلك سيقوم المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بتعيين مجموعة من العاملين فى مجال البحوث والاتصالات العامة والنواحى الإدارية والمالية .

وعندما تصبح المؤسسة مستعدة وجاهزة للعمل سيركز المركز المصرى للدراسات الاقتصادية على الأنشطة الرئيسية الثلاثة الآتية :

البحث والتحليل ، الاتصالات العامة ، الوصول إلى استقلال مالى ذاتى طويل الأجل .

(أ) التحليل والبحث :

يشتمل هذا الجزء على دراسات واقعية عن أهم السياسات الاقتصادية والتنظيمية التى تواجه حكومة جمهورية مصر العربية . وستقوم وحدات البحث بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية بتكثيف عملها على الموضوعات المحلية والدولية والتنظيمية باعتبار أن تلك الموضوعات مرتبطة بعضها ببعض ومن المنتظر أن يخدم المركز المصرى للدراسات الاقتصادية القطاعين الخاص والعام فى مجال تقييم الاتجاهات الاقتصادية الكبيرة والمساهمة فى التنبؤ الاقتصادى ، كما سيقوم المركز بدراسة الموضوعات والمجالات التالية :

أسواق العمالة .
الموازنة القومية .
التضخم .
التسعيرة .
الإصلاح المصرفى / المالى .
سياسات الاستثمار .
الخصخصة .
سياسة التجارة والتعريفة .

وسيقوم المركز بتحديد أولويات البحث والتى ستلتزم بالخطوط الاسترشادية التالية :

الموضوعات ستتركز فى المشاكل الواقعية المصرية الاقتصادية والتنظيمية .

للبحوث ستناقش عمليات السوق أما التوصيات المقترحة فسترجع الحلول البديلة . الدراسات لن تناقش موضوعات الولاء السياسى أو الموضوعات الأمنية .

تحديد أولوية الموضوعات يعتمد على ارتفاع ما تعود به من أرباح فى وقت مناسب على القطاعين العام والخاص لما تحققه من الإصلاح الاقتصادى .

إن تحديات الاقتصاد القومى ستتحكم فى تحديد أولويات البحوث التى يقوم بها المركز وقد تنبع الأفكار الخاصـــة بالمشروعات من كل من المدير التنفيذى والعاملين ومجلس إدارة المركز ومجلس المستشارين الذى سيتم تكوينه .

كما أن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية قد يلجأ إلى مساعدة فنية على المستوى المحلى أو الخارجى للمساعدة فى تحديد وتصميم وتنفيذ الأبحاث والدراسات التحليلية .

(ب) الاتصالات العامة :

إن نجاح أى مؤسسة متخصصة فى الأبحاث لا يعتمد فقط على الجودة والموضوعية وإنما يتوقف أيضا على قدرة المؤسسة فى نشر نتائج أعمالها بصورة مؤثرة . سيتضمن هذا الجزء من المشروع عددا من الأنشطة لنشر نتائج الأبحاث والدراسات العلمية منها ما يلى :

تسويق وتوزيع عدد من المطبوعات الدورية بصورة واسعة على الجهات الحكومية والطلاب الذين يعدون الأبحاث ورجال الأعمال والعامة من الناس .

تنظيم ندوات لاستعراض نتائج الأبحاث والحث على إبداء الآراء فى البدائل المبتكرة المقترحة .

عقد حلقات بحث لتوفير معلومات للأبحاث الجارى إعدادها .

إعداد بعض النشرات الصحفية عن النتائج ذات الأهمية الإخبارية وكذلك تنظيم أحاديث صحفية .

سيقوم كبار الأساتذة بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية بتقديم النصائح والاستشارات فى السياسات الاقتصادية والتنظيمية المؤثرة فى جمهورية مصر العربية .

(ج) الأنشطة التى تضمن الاستقلال المـالى الذاتى :

خلال السنة الأولى من المشروع سيقوم المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بوضع وتنفيذ استراتيجية مالية شاملة طويلة الأجل بالإضافة إلى تحديد الموارد المـالية المستهدف الحصول عليها لتوضع بعد ذلك فى تمويل مخصص لتدعيم المركز بعد أن ينتهى

مشروع المعونة الأمريكية . ويسعى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية للحصول على تمويل من مصادر عديدة تتضمن الأفراد والمؤسسات والهيئات الدولية المانحة والشركات وقد يأخذ التمويل أشكالا كثيرة منها منح أو هبات غير محدودة ، منح من برامج ، عقود لعمل أبحاث ، مستحقات أو رسوم من أعضاء ، دخل محدود من عمليات التشغيل ومساهمات عينية .

٢ ـ الصورة النهائية للمشروع :

تم تصميم المشروع والأنشطة المذكورة عاليه بحيث تظهر فى الصورة النهائية التالية :

سيعمل المركز المصرى بصورة فعالة ويكون مركزا اقتصاديا جديرا بالاحترام فى مصر .

ستكون إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية وهيكله المالى فى الموضع الملائم الصحيح .

سيتم إعداد برنامج يتضمن الأنشطة الخاصة بالأبحاث والاتصالات العامة التى يقوم بتنفيذها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية .

سيكون المركز قادرا على التوازن ماليا .

ثالثا ـ المسئوليات التنفيذية :

وفقا لشروط اتفاقية المنحة بين وزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واتفاق التعاون بين الوكالة والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية سيقوم الطرف الأخير بتنفيذ المشروع . وفى المراحل الأولى للمشروع ستقوم الوكالة بمساعدة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فى تنمية مؤسساته وأنشطته الوليدة فى حالة طلبه ذلك . كما سيقوم المركز بإنشاء وإرساء النظم المناسبة والفعالة فى مجال شئون الأفراد والمحاسبات المالية والمشتريات ، وكذلك تعيين هيئة إدارة المركز وجهازه الإدارى ، وتحمل مسئولية إدارة الأبحاث الطويلة والقصيرة الاجل . كما سيقوم المركز بتأجير مكتب مناسب وشراء لوازم المكتب من أدوات وأجهزة والتعاقد مباشرة على معظم المساعدات الفنية المحلية والخارجية .

وقد تساهم الوكالة ـــ بناء على رغبة المركز ـــ فى ترتيب جزء صغير من المساعدة الفنية الخارجية من خلال عقود تبرمها الوكالة مباشرة .

ويقتصر دور الوكالة الأمريكية فى تنفيذ المشروع على ما يلى :

١ ـــ المشورة والمراجعة على أنشطة معينة خلال مدة تنفيذ المشروع .

٢ ـــ المساعدة فى تحديد وتوفير الهيئات التى تقوم بتقديم المساعدة الفنية فى مجال الأبحاث .

٣ ـــ توفير ، الخدمات الفنية المطلوبة للمساعدة فى إنشاء المنشأة وتصميم خطة البحث ووضع خطة للحصول على تمويل ، وذلك بناء على ما يطلبه المركز .

٤ ـــ المراقبة المعتادة التى تقوم بها الوكالة للأنشطة التى يتم تنفيذها للمركز للتأكد من كفاءة المشروع .

رابعا ـ المتابعة والتقييم والمراجعة المالية :

تقوم الوكالة الأمريكية بعمل تقييم شامل لنصف المدة فى السنة الثالثة من عمر المشروع . وستكون هذه الدراسة المؤقتة هى العنصر الرئيسى فى عملية التقييم لقياس مدى تقدم المركز المصرى بالنسبة للتطوير المؤسسى وجودة الأبحاث والدراسات العلمية للمركز ومدى تقدم المركز فى تحقيق الدعم اللازم للمشروع .

إن الغرض من التقييم النصفى هو تقـــديم تقرير شامل عن مستوى أداء المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالإضافة إلى إصدار التوصيات المناسبة بالنسبة لتغيير تصميم المشروع إذا احتاج الأمر إلى ذلك وخفض أو زيادة الأنشطة المخططة إذا كان هناك ما يبرر ذلك أو إمكانية تعديل مستوى تمويل المشروع . وستقوم الوكالة الأمريكية بدراسة موقف المشروع والتوصيات المترتبة على التقييم وتحديد التغيرات الضرورية للمشروع وبصفة خاصة التوازن المـالى للمشروع ومتطلبات تمويله وستتم أى تغييرات فى المشروع ناتجة عن ذلك بالتشاور مع وزارة التعاون الدولى .

إن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية مطالب ، خلال فترة تنفيذ المشروع ، بعمل مراجعة مالية وفقا للوائح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويوجد تمويل مخصص لهذا الغرض فى بند الميزانية " المراجعة المالية والتقييم " .

وسيقوم المركز المصرى بتقديم التقارير الدورية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وستقوم الوكالة بتقديم تقارير دورية عن تقدم المشروع إلى وزارة التعاون الدولى ، وسيخضع المشروع إلى تقييم نهائى فى نهاية مدته .

خامسا ـ خطة مالية توضيحية :

إن المساهمة المالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تبلغ ٨,٥ مليون دولار سيتم تخصيصها على خمس سنوات وسوف تتوقف على الأموال المتاحة والاتفاق المتبادل للأطراف المشاركة باستكمال المشروع .

ستغطى مساهمة الوكالة الأمريكية كافة مصروفات المركز الأساسية الخاصة ببدأ المشروع والتشغيل وتوفير المساعدة الفنية والمعدات وعمل المراجعات المالية الكافية والتقييم النصفى والنهائى الشامل للمشروع . ويحدد جدول الميزانية المرفق التوزيع التقريبى للالتزام المخطط للسنة المالية ١٩٩٣ الذى يبلغ ٢مليون دولار والمستوى المخطط الذى يبلغ ٨,٥ مليون دولار إجمالى التمويل خلال فترة حياة المشروع .

الخطة المالية التوضيحية

(القيمة بالألف دولار)

مكونات المشروع	التعاقدات للعام المالى ١٩٩٣	السنوات المقبلة	إجمالى التكاليف
المساعدات الفنية	,٤٤٥	,٨٨٩	١,٣٣٤
المعـــدات	,١٣٤	—	,١٣٤
تكاليف التشغيل	١,٣٩٥	٥,٣٣٧	٦,٧٣٢
المراجعة والتقييم	,٠٢٦	,٢٧٤	,٣٠٠
الإجمالى	٢,٠٠٠	٦,٥٠٠	٨,٥٠٠

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٩٤

وزير الخـارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٨ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة فى القـاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية منحة مشروع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٠ .

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩٣/٨/١٠ ،

صدر بتاريخ ١٩٩٤/١/٤ ،

وزير الخارجية

عمـرو موسى